

نشأة الدولة وإشكالية شخصنة السلطة في تونس: مقارنة بين بورقيبة وبن علي

Emergence of the state and the problem of the privatization of power in Tunisia: a comparison between Bourguiba and Ben Ali

تاريخ الإرسال: 2025/07/02

تاريخ القبول: 2025/12/19

العيفة وليد* LAIFA Oualid

جامعة باتنة 1

University of Batna1

Walid.laifa@univ-batna.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة النشأة التاريخية للدولة التونسية، العلاقة بين شخص رئيس الجمهورية والدولة في تونس، وكيف ارتبط مفهوم السلطة السياسية في تونس بشخص الرئيس سواء في فترة حكم بورقيبة أو في فترة بن علي، ذلك من أجل المقارنة بين الآليات التي استخدمها كل منهما للسيطرة على الدولة، والاستحواذ على السلطة لعقود من الزمن.

وقد توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن

president during the period of Bourguiba or Ben Ali, in order to compare the mechanisms used by each of them to control the state and seize power for decades.

The research concluded that President Bourguiba had created a comprehensive model of the state in

الرئيس بورقيبة قد صنع نموذجاً شمولياً للدولة سعى من خلاله إلى الترويج لنفسه كالمجاهد الأكبر الذي حرر البلاد، وبالتالي فقد صنع لنفسه قيمة رمزية لم يجرؤ أحد على المساس بها طيلة ثلاث عقود. بينما انتج بن علي اتجاه آخر من خلال الشروع في إصلاحات كانت توحى للشعب بأنه يسعى للتغيير نحو الديمقراطية، لكنه في الحقيقة قد أقام دولة بوليسية مكنته من احتكار كامل للسلطة السياسية، استمرت إلى غاية سقوطه سنة 2011.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ السلطة السياسية؛ النظام السياسي؛ الجمهورية التونسية.

Abstract:

The purpose of this study is to examine the historical origins of the state of Tunisia and the relationship between the head of the republic and the state in Tunisia, and how the concept of political power in Tunisia was linked to the person of the

* - المؤلف المراسل.

which he sought to promote himself as the greatest liberator of the country and thus made for himself a symbolic value that no one dared to touch for three decades. While Ben Ali took another step by initiating reforms that suggested to the people that he was seeking change to democracy, but in fact he established a police state that enabled him to

monopolize the political power that lasted until his fall in 2011.

The abstract does not contain abbreviations, references, inclusion of an incomplete sentences, use of ambiguous terms or any kind of tables.

Keywords: State; Political Power; Political System; Republic of Tunisia.

مقدمة:

لقد حظي تشكل الدولة في أوروبا الغربية بمناقشات واسعة في الأدبيات العالمية، ولعل هذا الاهتمام الواسع يعود إلى كون أوروبا الغربية أول من انتج نموذج الدولة القومية، ومن بعدها الدولة الوطنية، ومن ثم تم نقل هذا النموذج إلى مستعمراتها بعد حصولها على الاستقلال مباشرة. هذه الأخيرة التي أخذت بنماذج للدولة مشابهة لنماذج الدول المستعمرة.

إلا أن الأخذ بنموذج الدولة المستعمرة من طرف البلدان المغاربية عقب استقلالها، لم يكن في الحقيقة إلا نسخا للذات والمؤسسات السياسية، دون الأخذ بتقاليد الممارسة السياسية. فقد كان الأخذ بنظام الحكم مزوجا بالموروث الاستعماري من الممارسة السياسية، وقد كانت تونس إحدى البلدان المغاربية الواعدة بممارسة ديمقراطية عقب استقلالها مباشرة، إلا أن الوضع قد تغير بعد تولي بورقية سدة الحكم.

هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى ارتبط شخص الرئيس ببناء الدولة في تونس بعد الاستقلال؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هي الظروف التاريخية لنشأة الدولة التونسية الحديثة؟
- كيف ساهم تكريس الحكم الفردي في تشكيل النظام السياسي التونسي عقب



الاستقلال؟

- ما طبيعة الآليات السياسية التي اعتمدها كل من بورقيبة وبين علي في تسيير شؤون الدولة؟

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية انطلاقاً من الفرضيات التالية:

- كان رئيس الجمهورية يمثل مركز السلطات في دولة الاستقلال التونسية، ما أدى إلى إسقاط قيمة السلطات الأخرى.

- ساهمت النزعة الفردانية للحكم لدى الرئيس بورقيبة في بناء نظام سياسي يقضي كل أشكال المعارضة السياسية.

وستعالج هذه الورقة الإشكالية السابقة، وفق الخطة التالية:

- المحور الأول: الحكم العثماني وجذور الدولة الحديثة في تونس

أولاً: الحكم العثماني وبروز ملامح الدولة

ثانياً: الاستعمار الفرنسي وتهجين النظام العثماني

- المحور الثاني: مركزية السلطة في تونس المستقلة

أولاً: تكريس الحكم الفردي في عهد بورقيبة

ثانياً: من فردانية السلطة إلى نموذج الدولة البوليسية

المحور الأول: الحكم العثماني وجذور الدولة الحديثة في تونس

لقد مر الوجود العثماني في تونس عموماً بعدة مراحل من حيث أشكال تنظيمه وتفاعله مع المجتمع المحلي ونوعية مؤسساته وطبيعتها، وبصفة عامة فإن السلطة العثمانية تطورت عبر مرورها بعدة أزمنة من أشكال التمثيل المباشر والتفويض لتصبح نظاماً عسكرياً، وينتهي بها المآل إلى تأسيس سلطة وراثية مستقلة شبيهة بالنظام الملكي.

أولاً- الحكم العثماني وبروز ملامح الدولة:

لقد بدأت عملية وضع قاعدة الدولة التونسية خلال فترة حكم كل من مراد باي الذي حكم تونس حتى سنة 1631، وابنه حمودة باشا الذي استمر في الحكم إلى

حدود سنة 1645. إذ بدأ هذين الباين في ترسيخ حكم مستقل من خلال إقامة نظام ملكي وراثي، يكاد يكون مستقلا عن الحكم المركزي للأمبراطورية العثمانية، وبالنظر إلى أن هذه الأخيرة تستند في حكمها إلى القوة العسكرية، فقد عمد البايات المراديون* إلى تكوين جيش محلي مكون من أهالي تونس من بين القبائل البربرية. ولكي يضمن الباي الدعم الشعبي قام بربط علاقات تحالف مع فئات محلية مؤثرة من رجال الدين وقياد، وكل القوى الخارجة عن الطائفة العسكرية التركية، وبهذا التوجه ضمن الباي ولاء النخب المحلية، الحضرية والريفية منها، كما ركز سلطة جديدة أبعدت سلطة الطائفة التركية وأضعفتها⁽¹⁾. أصبح إذن الباي في أواسط القرن السابع عشر الحاكم الأول للبلاد بما توفرت له من إمكانيات اقتصادية وعسكرية، بل كان في نظر الأهالي بمثابة الملك.

غير أن استئثار البايات المراديين بالسلطة المطلقة قد عجل بنهاية حكمهم، فبإضعافهم للجند وإساءة المعاملة مع الجمهور الواسع من الرعايا المحليين، كان نظامهم يفقد ركائزه التركية دون أن يكسب ما يعوضها، وقد برزت نتيجة هذه التصرفات غداة وفاة مراد الثاني سنة 1675، حين دخل أبناءه في حرب للحصول على السلطة⁽²⁾. واستمر الوضع في التدهور أكثر فأكثر إلى غاية انتهاء التجربة المرادية سنة 1702 على يد ضابط تركي يدعى إبراهيم الشريف.

إن تمكن البايات المراديين في تونس من التأسيس لدولة مستقلة لم يكن جهدهم الشخصي فقط، فطبيعة السلطة العثمانية في حد ذاتها كانت سببا لذلك، فعلى مر قرون عديدة لم تتمكن السلطة العثمانية من الخروج عن إطارها العسكري الفاقده للسلطة في المناطق التي لا يشغلها الجيش. ولم تتمكن السلطة من تطوير ذاتها لتكون دولة مؤسسات تهتم بالجانب التعليمي والصحي والاقتصادي، بل كانت كل السلطات مركزة بيد القائد العسكري وتؤول في النهاية إلى السلطان⁽³⁾. إن هذا النوع من التنظيم الذي يعتمد بدرجة أساسية على القوة العسكرية قد خلق نوعا من

الهشاشة في السلطة المركزية للدولة العثمانية، حيث لم يولي اهتماما للهيكلة الإدارية للدولة وتنظيم التدرج في السلطة وتحديد الوصاية، وهو ما أعطى الأفضلية لبايات تونس للتأسيس لدولة مستقلة في تسييرها عن السلطة المركزية العثمانية.

بعد سقوط الحكم المرادي دخلت تونس في حالة من الفراغ السياسي، فما كان من التونسيين إلا دعوة حسين بن علي، العسكري التركي لتولي مقاليد السلطة في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعاني تحت وطأة العسكر الجزائري. وكانت المهمة الأولى التي عين من أجلها هي تخليص الأراضي التونسية من عسكر الجزائر، فحاول في البداية حل الأمر عن طريق التفاوض، لكن فشل المفاوضات قاده إلى المواجهة العسكرية التي كللت بالنجاح مع انسحاب القوات الجزائرية من تونس في أكتوبر 1705⁽⁴⁾. وقد استغل حسين بن علي هذا الانتصار لتعزيز نفوذه في البلاد على حساب الطائفة العسكرية التركية. بداية إخضاع الدايات لحكم الباي ما مكنه من اكتساب الشرعية في حكمه لتونس بحصوله على اعتراف الباب العالي** به عندما تم منحه ولاية تونس سنة 1706.

إن الخبرة التي اكتسبها حسين باي في الجيش التركي قد سهلت عليه عملية التأسيس لبناء مملكة شبه مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية، فأول ما بدأ به الباي الجديد هو تحييد العسكر التركي من خلال حصر مهامه في الحفاظ على النظام العام، وهو بذلك قد قام بإبعاد الجيش عن الساحة السياسية، وقضى على كافة مطامحه المستقبلية في هذا الجانب⁽⁵⁾. لقد فعل الباي ذلك رغبة في مصلحته الشخصية، لكنه دون أن يعلم قد بدأ في وضع قواعد نظام مدني يتخلى شيئاً فشيئاً عن القوة العسكرية.

لقد ارتكز نهج حسين بن علي في الحكم على سياسة داخلية كان قوامها العنصر المحلي دون توتر العلاقة مع العناصر التركية، وذلك من خلال التحالف مع الأعيان المحليين في المدن والأرياف ودمجهم في أجهزة الدولة، من خلال تقليد مهامهم

رسمية⁽⁶⁾. وقد اختار الباي الاستعانة برجال لم يتقلدوا مناصب سياسية من قبل، وبذلك فهم لا يدينون بالولاء لأي جهة أخرى ما عدى الباي. وبمعرفة بمكانة العنصر الديني في المجتمعات المغاربية عموماً والمجتمع التونسي خصوصاً فقد أعاد الباي الاعتبار للمذهب المالكي ورموزه من العلماء هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول التقرب من الزوايا واتباع الأولياء الصالحين⁽⁷⁾، فمتعهم بالاحسانات والامتيازات العديدة. هكذا أقام حسين بن علي أسساً متينة لنظام حكمه في تونس فلم يغفل أي جانب من جوانب النظام إلا وأدخل عليه مجموعة من الإصلاحات، كما أنه تجنب الخطأ الذي قام به المراديون بعدم إهماله للعنصر التركي.

في هذا السياق، يرى عديد الباحثين أن نشأة الدولة التونسية الحديثة تعود إلى ولاية حسين بن علي الذي جعل الولاية وراثية يتداولها الأكبر فالأكبر من أبنائه، وبذلك خيب آمال الطامعين⁽⁸⁾، وقد عرفت الولاية التونسية الاستقرار والنظام في فترة حكم أفراد الأسرة الحسينية، الذين أنشئوا معالم الدولة واهتموا بالتعليم ووضعوا القوانين.

ويعتبر أهم إنجازات البايات الحسينيين إصدار عهد الأمان في 10 سبتمبر 1957 من طرف محمد باشا⁽⁹⁾، الذي حدد المبادئ التي تنظم العلاقات بين الباي ورعاياه بما فيهم الأجانب المقيمين في تونس. وقد صدر هذا القانون معلناً الحرية والمساواة في الملكية والتجارة والتنقل بين جميع السكان، على اختلاف أجناسهم ودياناتهم⁽¹⁰⁾.

لقد كان عهد الأمان مقدمة لأول دستور في بلد شرقي، فقد قام الباي محمد الصادق بإصدار ذلك الدستور في 26 أبريل 1861، والذي كان القسم الأول منه عبارة عن إعلان صريح لحقوق الإنسان، إذ ضمن البند الأول أمن جميع سكان المملكة دون تمييز بينهم؛ لا على أساس دين أو جنس أو جنسية، وأعلنت بقية البنود مساواة جميع السكان أمام الضرائب والأتاوات والقانون بصفة عامة⁽¹¹⁾، بذلك أعطى محمد الصادق باي نظاماً جديداً للدولة التونسية.



والحقيقة أن دستور 1861 كان حرا، لكنه لم يكن عمليا، فهو كأداة للحكم لا يمكن تطبيقه تطبيقا يستفاد منه، فلا مسؤولية حقيقية لوزراء يتلقون أوامرهم كلها من الباي، أمام مجلس كل أعضائه يسعون لنيل رضا الباي، لذا ما كان من المنتظر أن يستمر العمل بهذا الدستور، الذي كان في نظر الأهالي يمثل فرض ضرائب جديدة، وانصرافا عن تعاليم الدين وازدياد الحالة المالية سوءا⁽¹²⁾. فما كان من الطبيعي أن يحكم حاكم أوتوقراطي على أساس مبادئ دستورية غريبة، لاسيما وأنه يعلم أن الشعب التونسي بصفة عامة غير راض عن نظام لم يؤخذ من التشريع الإسلامي وفرضته إدارة الغرب.

هذا المجهود الذي بذلته تونس، جعلها تسير نحو قيام دولة مستقلة تماما عن الإمبراطورية العثمانية تطبق إصلاحات مهمة رغم تعثرها أحيانا، ولكنها كانت تسير نحو العصرية والإصلاح السياسي والاجتماعي، وإلى حد ما الاقتصادي. غير أن فرنسا كانت قد وضعت حججها لاحتلال تونس لتفرض عليها الحماية بصفة رسمية سنة 1881. هذه الحماية التي تحولت إلى استعمار قد كان لها بالغ الأثر على تكوين الدولة التونسية الحديثة، وهو ما سنتعرض له تاليا.

ثانيا- الاستعمار الفرنسي وتهجين النظام العثماني:

حاولت فرنسا إظهار احتلالها لتونس على أنه تعاون في إطار الحماية، لذلك اقتصرت مظاهر الحماية أولا على محو السيادة الخارجية التونسية، وتعيين القنصل الفرنسي تيودور روستان في 8 جوان 1881 مقيما عاما ووزيرا لخارجية الباي مع الإبقاء على سلطة شكلية للباي⁽¹³⁾، تكفل انقياد الأهالي وتدفع إلى قبول السيطرة الفرنسية دون مقاومة.

وقد كان إعلان الحماية على تونس من خلال معاهدة باردو التي تم عقدها في 12 ماي 1881، لكن رغم كونها أفقدت تونس جزءا من سيادتها، إلا أنها تضمنت اعترافا ضمنيا بوجود دولة تونسية مستقلة. فقد نصت المعاهدة على وجود دولة



تونسية لها نظامها الشرعي، ولعل ما يدعم ذلك هو إبرام هذه المعاهدة بين الطرفين دون الرجوع إلى السلطة المركزية للإمبراطورية العثمانية. وكذا فإن دولة البايات وإدارتها بقيت كما هي دون أي تغيير، لكن قام إلى جانبها نظام إشراف فرنسي يضم مراقبين فرنسيين من بينهم مقيم عام *** إلى جانب الباي، وكاتب عام لدى الإدارة المركزية والوزراء التونسيين، ومراقبين مدنيين في الولايات يشرفون على القيادة ويمثلون السلطة بها⁽¹⁴⁾، بينما انتقلت شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية وحدها إلى سلطة الحماية الفرنسية حسب ما تضمنته المادة السادسة من معاهدة باردو. وقد تم تأكيد هذه الوضعية رسمياً بإبرام معاهدة المرسى التي وقعها علي باي مع وزير فرنسا المقيم كومبان في 8 جوان 1883⁽¹⁵⁾، والتي أكدت بدورها على قبول تونس لمعاهدة باردو.

عند النظر في بنية النظام التونسي بعد هذه الاتفاقية، نرى أن هناك العديد من التغييرات الجذرية التي طرأت على طريقة اكتساب السلطات وممارستها داخل هيكل النظام، فقد أصبح المقيم العام يمارس أغلب صلاحيات الباي ويسيطر على أغلب جوانب السلطة في الدولة، حيث أصبح هذا الأخير يمثل رأس السلطة التنفيذية بدل الباي، فهو الذي يترأس مجلس الوزراء ورؤساء المصالح، وهو المشرف على إصدار أوامر الباي وتنفيذها، كما أصبح فيما بعد يترأس المجلس الأعلى، الذي أصبحت تشارك في عضويته المؤسسات الفرنسية والتونسية، ضف إلى ذلك أن المقيم العام أصبح يملك حق تنصيب الباي وإقالته عند الحاجة نيابة عن الحكومة الفرنسية⁽¹⁶⁾. بذلك تراجع حكم البايات بشكل كبير أمام المقيم العام الذي أصبح يمثل رأس الدولة في تونس، بعد أن كانت مهمته تقتصر على الإشراف على عمل الباي دون التدخل فيه مباشرة.

لكن من جهة أخرى، بقي الباي مسؤولاً عن تعيين مجلس الوزراء، لكن هذه المرة بتوصية من المقيم العام الذي أصبحت موافقته مطلوبة لاعتماد أي عمل تقوم به



حكومة الباي. لقد كان المقيم العام الفرنسي بدوره مسؤولاً أمام وزير الخارجية الفرنسي، في حين كان مسؤولاً عن وزير الخارجية في الحكومة التونسية، وكانت سيطرته على الشؤون الخارجية لتونس مطلقة وغير قابلة للنقاش. وكان من جهة أخرى الممثل السياسي الرسمي للجمهورية الفرنسية في تونس والمسؤول الإداري الرئيسي فيها، وقد ساعده في هذه المهمة مجلس وزراء مكون من رئيس وزراء البلاد واثنين آخرين من أعضاء الحكومة الفرنسية، بالإضافة إلى عشرة إلى اثني عشر عضواً من بين رؤساء الدوائر الفرنسيين المعيّنين للخدمة في تونس⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من كون الباي قانوناً يمثل مصدر كل السلطات، إلا أن المقيم العام الذي كان من المفروض أن يتلقى التوجيهات من الحكومة الفرنسية في تحديد السياسة العامة لتونس، صار يمارس السلطة بشكل مطلق من خلال إقامة نظام مركزي يديره موظفون من البيروقراطيين الفرنسيين الذين امتد نفوذهم من قصر الباي إلى أدنى مستوى من الحكومة المحلية.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى تعويض المجلس التشريعي الذي كان يتولى السلطة التشريعية إلى جانب الباي، بمجلس آخر سمي مجلس الشورى، لكن هذا الأخير قد كان خاصاً بالفرنسيين عكس المجلس التشريعي الذي فرضه دستور 1861، والذي كان تونسياً خالصاً، هكذا تم إبعاد التونسيين عن المجال التشريعي بشكل تام. ولم يعرف هذا المجلس عضوية أفراد تونسيين إلا في سنة 1907⁽¹⁸⁾، حين أصدر الباي أمراً عالياً في الثالث من فيفري يقضي بإعطاء الجالية الفرنسية بتونس حق انتخاب ممثلها في هذا المجلس، وتعين 16 عضواً جديداً من التونسيين يختارهم المقيم العام، فصار هذا المجلس يتكون من 52 عضواً، 36 من الفرنسيين المنتخبين و16 من التونسيين المعيّنين من طرف المقيم العام⁽¹⁹⁾. غير أن إدخال عضوية التونسيين في هذا المجلس وطريقة تعيينهم، لم تقدم أي جديد لنظام التشريع المعتمد، فقد بقيت أغلبية العضوية بيد الفرنسيين،

وضمن المقيم العام ولاء الأعضاء التونسيين كونه يملك حق تعيينهم وعزلهم. وبصورة عامة عملت السياسات الفرنسية في إطار نظام الحماية عن غير قصد على تقوية الدولة وفصلها عن السلطة المركزية للدولة العثمانية. فقد اكتمل إنشاء جيش دائم، وتم تحديث الإدارة وتجديدها من خلال خلق نظام إداري يتماشى ومتطلبات العصر بدل النظام المعتمد من طرف البايات، والذي أصبح قديما إلى حد كبير. وتحت السيطرة الفرنسية عززت الدولة التونسية احتكارها لاستخدام وسائل العنف المادي المشروع⁽²⁰⁾، كما وسعت أيضا سلطاتها المركزية في مجالي الشرطة والتجنيد، وأصبحت الإدارة المركزية أكثر تنظيما وحدائية.

المحور الثاني: مركزية السلطة في تونس المستقلة

كان أمل التونسيين في الاستقلال مرتبطا بشخص الزعيم بورقية، الذي كان يروج لفكرة دولة الحريات على النموذج الغربي، إلا أن الممارسة السياسية بعد الاستقلال كانت بعيدة كل البعد عن مضمون الخطاب السياسي، وهو ما سنعرض له خلال هذا المحور.

أولا- تكريس الحكم الفردي في عهد بورقية:

لقد جاء استقلال تونس بعد مفاوضات طويلة بين الحركة الوطنية التونسية ونظام الحماية الفرنسية، وتم يوم 20 مارس 1956 التوقيع على الاتفاق الذي اعترفت فرنسا بمقتضاه باستقلال تونس، ويقضي هذا الاتفاق بمنح تونس حق ممارسة مسؤولياتها في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفاع، وتشكيل جيش وطني تونسي⁽²¹⁾. ويأتي هذا الاعتراف بالاستقلال الخارجي لتونس بعد اعتراف مسبق من السلطات الفرنسية بالاستقلال الداخلي في 30 جويلية 1954، حيث أعلن رئيس الحكومة الفرنسية أمام الباي بأن فرنسا تعترف بالاستقلال الذاتي لتونس، وتشكلت بذلك حكومة تونسية بقيادة الطاهر بن عمار وبمشاركة الهادي نويرة والمنجي سليم ومحمد المصمودي، قامت بالتفاوض مع فرنسا والتوقيع على اتفاقيات



الاستقلال الداخلي، وتم تبادل الوثائق والمصادقة عليها في 31 أوت 1955⁽²²⁾. والحقيقة أن هناك من يرى أن اتفاقية 3 جوان 1955 التي صيغت بنودها بشكل سري في باريس كانت نجاحا لفرنسا أكثر منها لتونس. ذلك أن هذه الاتفاقية قد أبقت لفرنسا الحق في الاحتفاظ بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي لتونس ومراقبة الحدود وغيرها، هذا في الجانب السياسي. أما في الجانب الاقتصادي فقد أشارت اتفاقية الاستقلال الداخلي أن استغلال تونس اقتصاديا يكون للشركات الفرنسية والتونسية، وأن العملة التونسية مربوطة بالفرنك الفرنسي⁽²³⁾. إلا أن هذه الاتفاقية لم تكن الوحيدة، فقد تلتها ست اتفاقيات تنظم عملية الاستقلال الداخلي. كانت هذه الخطوة الرئيسية التالية نحو تلبية طلب بورقية من أجل الاستقلال الكامل.

إن هذا النجاح قد فتح أبواب الصراع داخل الحزب الدستوري، حيث اعتبر أنصار صالح بن يوسف، أن هذه الاتفاقيات تعد خطوة إلى الوراء لأنها لم تستكمل مقومات السيادة الوطنية، ولم تندرج في مسار المقاومة من أجل تحرير أقطار المغرب العربي الثلاثة، في حين اعتبر بورقية وأنصاره أنها تمثل مرحلة انتقالية نحو الاستقلال التام لتونس داخليا وخارجيا⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من كون إعلان قرطاج لم يمهّد الاستعمار بصفة نهائية، إلا أن بورقية أبدى استعداده لقبول ما كانت فرنسا مستعدة لتقديمه مع الضغط من أجل مزيد من التنازلات.

في 25 مارس 1956، ذهب حوالي 84 في المائة من الناخبين المسجلين لانتخاب مرشحي الجبهة الوطنية - الذين كانوا في الغالب أعضاء في الحزب الدستوري - ليكونوا أعضاء في الجمعية التأسيسية. وجاءت انتخابات الجمعية التأسيسية وفقا لمرسوم صادر عن الباي، والذي لم يكن له دور في عملية الصياغة وتعهد بنشر الدستور كما هو مكتوب من قبل الجمعية. فازت الجبهة الانتخابية المعروفة باسم الاتحاد الوطني، والتي يسيطر عليها الدستوريون الجدد بأغلبية ساحقة في الانتخابات.

أصبح بورقية المسؤول الرئيسي للجمعية التأسيسية، لكنه اضطر إلى التخلي عن منصبه عندما أصبح رئيس وزراء للبلاد.

باستثناء المادة الأولى من الدستور التي كان إعدادها والموافقة عليها سريعا، كان إعداد مسودة الدستور عملية فاشلة امتدت لأكثر من ثلاث سنوات، ويرجع ذلك من جهة إلى انشغال بورقية بإنشاء جهاز حكومي وحزبي فعال، ومن جهة أخرى إلى الحاجة إلى إعادة صياغة أجزاء من الوثيقة عندما تم اتخاذ قرار باستبدال الملكية بشكل الحكم الجمهوري. لم يستلزم النص النهائي إنشاء مؤسسات وإجراءات جديدة، بل شرع المؤسسات التي أدخلها بورقية بالفعل.

في 25 يوليو 1957 أقر المجلس بالإجماع قرارا بإنهاء حكم البايات وتأسيس تونس كجمهورية⁽²⁵⁾. كما نص على تعيين بورقية رئيسا للجمهورية، ليتولى مهام رئيس الدولة بالإضافة إلى مهام رئيس الحكومة، التي شغلها كرئيس للوزراء في 1 جوان 1959. وافقت الجمعية التأسيسية على مشروع الدستور، الذي أصدره بورقية في وقت لاحق من نفس اليوم.

كانت الخطوة الموالية للحصول على الاستقلال هي إنهاء الحكم العثماني، من خلال إعلان الجمهورية التونسية بعد أن كان الدستور قد قرر أن السيادة للشعب وليست للملك، وكان الرئيس الجديد لتونس المستقلة الحبيب بورقية قد جمع الديوان السياسي للحزب الدستوري يوم 24 جويلية 1957 لإعادة النظر في نظام الحكم. واتفق نواب الأمة على إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في 29 جويلية من نفس السنة على أساس النظام الرئاسي⁽²⁶⁾. بهذا فإن إعلان الجمهورية في تونس قد قضى تماما على الحكم العثماني فيها، وأدخلها في مرحلة جديدة، وهي مرحلة الدولة الوطنية.

تم وضع دستور جديد للبلاد لأول مرة بعد دستور 1861 في الفاتح من جوان 1959، وأكد هذا الدستور على أن تونس دولة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية



ونظامها جمهوري، وهي جزء من المغرب العربي الكبير وتعمل على وحدته. ونص الدستور على مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات. وأكد على أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية تكون عامة ومباشرة، على أن يتم انتخاب الرئيس كل خمس سنوات، مع إمكانية توليه ثلاث عهديات متتالية، وعلى الرغم من نص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات إلا أنه كان نصا شكليا فقد تم تركيز جل السلطات في يد الرئيس، فهو يتمتع بكل الصلاحيات في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة، واختيار أعضاء الحكومة وتولي القيادة العليا للجيش، والقيام بالتعيينات لجميع المراكز المدنية والعسكرية⁽²⁷⁾. كما نص الدستور على انتخاب المجلس الوطني كل خمس سنوات.

إن دستور 1959، كرس بشكل واضح النظام الرئاسي، حيث منح للرئيس صلاحيات وسلطات واسعة في المجال التنفيذي. وعلى صعيد آخر هو زعيم الحزب الحاكم. وقد أكد الدستور أن الحزب الدستوري هو الحزب الشرعي الوحيد، وبناء على ذلك جمع الرئيس التونسي السلطتين السياسية والحزبية وما يتمتع بهما من سلطات فرعية أخرى، وكان ذلك يعني معارضة نشوء أي حزب سياسي آخر في البلاد. فقد رأى بورقية أن المرحلة الأولى من الاستقلال تحتاج دولة موحدة بعيدا عن الصراعات والانشقاقات السياسية، أكثر من الحاجة إلى تعددية حزبية، تفتت في رأيه الوحدة الوطنية، لأنها في نظره تولد تضارب المصالح وصراع الطبقات بين أبناء تونس⁽²⁸⁾. وبناء على ذلك انفرد الرئيس بورقية بالسلطة مستندا في ذلك إلى الشرعية الثورية، والرغبة في توحيد الأمة التونسية.

لقد سعى الرئيس التونسي بورقية إلى إنشاء ما وصفه بالدولة المفتوحة، بمعنى أنه تحول نحو الغرب، وقال أن إعادة توجيه تونس نحو الغرب سيمثل التقدم والازدهار⁽²⁹⁾. لكن مساعيه سرعان ما تحولت من الرغبة في بناء نموذج لائكي للدولة يحترم الحريات على شاكلة الدول الأوروبية، إلى تركيز نظام شمولي فصح المجال

أمام شخصنة السلطة، وظهور حكم فردي تطور مع الوقت ليصبح أكثر صلابة.

ثانيا- من فردانية السلطة إلى نموذج الدولة البوليسية

تقدم التجربة التونسية مثالا مكثفا لحالة الاستبداد السياسي، التي تعتبر من السمات العامة المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية، على اختلاف بنيتها وتوجهاتها ونصوصها الدستورية. فقد مورس الاستبداد في الدولة التونسية منذ الاستقلال عام 1957⁽³⁰⁾ مع الزعيم المؤسس الحبيب بورقية، الذي جسد مركبا من الزعيم الوطني والدكتاتور الحديث، وهو ما تبناه من خلفه من العسكر والبيروقراطيين في عهد الرئيس زين العابدين بن علي.

لقد أعلن زين العابدين بن علي في بيان السابع من نوفمبر 1987 أنه قرر استلام السلطة، لأن الشعب التونسي قد بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تسير شؤون البلاد، في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها، ويوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة، وعلى أساس سيادة الشعب كما نص عليها الدستور، وأن الشعب جدير بحياة سياسية حديثة ومنظمة تقوم على التعددية الحزبية والمنظمات الشعبية⁽³¹⁾.

وهكذا جند بن علي دعايته بداية بهذا الخطاب لاكتساب شرعية، مفادها أنه الوحيد القادر على أن يخلص البلاد من الأوضاع المزرية التي تعيشها، كما وعد أنه سيحول البلاد إلى دولة ديمقراطية.

استقبلت هذه الخطوة ببعض الارتياح من قبل السكان الذين سئموا من التذبذبات، والحكم التعسفي المتزايد لبورقية الذي تقدم في السن كثيرا في الوقت نفسه، رأى العديد من التونسيين أن بن علي هو رجل بورقية القوي، ففي حين أنه قد ثبت أنه الرجل الوحيد القادر على إنقاذ البلاد من أزمتها الاقتصادية والمازق السياسي⁽³²⁾، فقد مثل بنفس القدر تدخلا من الجيش في الشؤون المدنية للدولة. وكان عزل بورقية كما يراه البعض انقلابا دستوريا وغير دموي، فبالعودة إلى

الفصل 57 من الدستور التونسي جمع بن علي فريقا من الخبراء الطبيين لإعلان رئيس الدولة عاجزا عن أداء واجباته. وبصفته الوزير الأول فإن بن علي كان يحق له قانونا أن يدخل في منصب بورقية للمدة المتبقية من فتره الولاية التي مدتها خمس سنوات. وكانت حقيقة أن بن علي قد بدأ رئاسته بمثل هذا الاحترام للدستور تدل على شخصيته واستراتيجيته. فهو كما يراه البعض (بورقيي) ملتزم، نتيجة التعليم والخدمة العسكرية في السنوات الأولى من الاستقلال. ونظرا لقناعته بأن بورقية غير قادر علي الاستمرار في حكم البلاد، فإنه من المهم أن بن علي اختار عدم شن انقلاب عسكري بالقوة وفضل اللجوء إلى الدستور⁽³³⁾، هذا ما وجد صدق عميقا في الثقافة السياسية المعتدلة في تونس. وكان منذ البداية يشير إلى أنه سيوفق بين الاستمرارية والتغيير.

على الرغم من الترحيب بعود الإصلاح السياسي التي قدمها النظام الجديد، الذي بدأ في البداية مختلفا عن سابقه، إلا أن المعارضة حافظت على قدر من الشك حول هذه المبادرة. فبعد فترة وجيزة من تنحية بورقية، أعلنت الحكومة أنه سيتم إجراء انتخابات فرعية لخمس مقاعد في الجمعية الوطنية، التي أصبحت شاغرة بسبب الاستقالة. وتشكيكا في أن هذه الانتخابات ستكون نزيهة أعلن حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أنه لن يتنافس على المقاعد في ظل النظام الانتخابي الحالي، رغم أن حمودة بن سلامة كان مستعدا للانتقال من قائمة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى قائمة الحزب الاشتراكي الدستوري لتمكينه من الترشح. وقد انتهت هذه الانتخابات بفوز الحزب الاشتراكي الدستوري بشكل غير مفاجئ بالمقاعد الخمسة جميعا، وسرعان ما أشارت المعارضة إلى أن هذا كان مجرد خدعة لإظهار عيوب النظام الانتخابي الحالي، وأنه ينبغي إجراء انتخابات وطنية جديدة بموجب قانون انتخابي منقح.

والحقيقة أن هناك من كان يرى بأن أثر هذه الإصلاحات كان الخفض من قيمة

منصب الوزير الأول بالنسبة لرئيس الجمهورية، وتركيز السلطات بيد السلطة التنفيذية.

وكانت الخطوة الثانية لإضفاء الشرعية على نظام بن علي الموافقة على قانون جديد للأحزاب السياسية في 3 ماي 1988، يسمح بتكوين أحزاب سياسية جديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على النظام متعدد الأحزاب، وفي محاولة لاستبعاد التيار الإسلامي الذي من الممكن أن يشكل خطرا على مركز الحزب الحاكم، نص القانون على أنه لا يمكن لأي حزب أن يقوم على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو المنطقة⁽³⁴⁾، ويجب على الجميع الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية وحقوق الإنسان والطابع الجمهوري للدولة.

لم تكن هذه الإصلاحات التي باشر بها الرئيس بن علي منذ توليه الحكم إلا دعائم لإضفاء الشرعية على حكمه لا رغبة في تدعيم الممارسة الديمقراطية، فقد عمل بن علي على أن يجعل من التونسيين رعايا لا مواطنين. وبهذا الأسلوب تميز النظام السياسي التونسي بانغلاق سياسي شديد، ومحاصرة لكل فضاء للحرية، وخلق كل أشكال الاحتجاج السلمي، وقمع المعارضة السياسية، بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، بالقول بأن الأحزاب المعارضة التي كانت موجودة في عهد بن علي، هو من صنعها بنفسه أو دجنها عن طريق خلق انشقاقات داخلها⁽³⁵⁾، أو التضييق عليها، على غرار ما كان يفعله مع الحزب الشيوعي أو مع التجمع الاشتراكي التقدمي. لم تنقطع هذه السلوكات طيلة حكم بن علي التي تميزت بالاستبداد والعنف البوليسي وأعمال التعذيب، فبعد أن تمكن بن علي من بسط سلطته على مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة القضائية، استخدم هذه الآليات لإبعاد المعارضين لسياسته عن الساحة السياسية⁽³⁶⁾. وقد كان بن علي مصمما على البقاء رئيسا مدى الحياة على غرار سلفه بورقية، لذلك غيّر نص الدستور في العديد من المرات. وأهم هذه التغييرات حسب الهادي التيمومي: تغيير 25 جويلية 1988،

وتغيير 27 أكتوبر 1997، وتغيير 1 جوان 2002. وقد تمثلت هذه التغييرات الثلاث حسبها في تضخيم سلطة رئيس الجمهورية، وذلك بإلغاء اقتصار مدة الرئاسة على دورتين فقط وتحويلها إلى مدى الحياة، بطريقة مقنعة من خلال جعل الترشح مفتوحاً، كما تعلقّت هذه التغييرات بالرفع من سن الترشح للرئاسة من سبعين إلى خمس وسبعين سنة⁽³⁷⁾، وكذلك بإلغاء خلافة الوزير الأول للرئيس في حالة الشغور.

لقد سعى بن علي خلال فترة حكمه من 1987 إلى غاية سقوطه سنة 2011 إلى تكوين نظام سياسي بوليسي يقوم على منع المعارضة السياسية، واحتكار الساحة السياسية من طرف الرئيس والحزب، فقد اتخذ استراتيجية مختلفة عن سابقة الذي سعى إلى شخصنة الحكم، حيث أظهر بن علي وجهاً للحكم يبدو وكأنه يتجه نحو نظام حكم ديمقراطي يفتح الباب للمعارضة والحريات السياسية، في حين أنه في الحقيقة كان نظاماً بوليسياً بامتياز خلق نموذجاً من الحكم الاستبدادي، وليس نموذجاً شمولياً كالذي صنعه بورقية.

خاتمة:

إن العلاقة بين شخص رأس السلطة في النظم المغاربية عموماً وفي تونس خصوصاً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة ككيان معنوي، فمن خلال انتهاج الأحادية الحزبية غداة الاستقلال تم المزج بين الحزب والدولة، حتى أصبحت الدولة تمثل الحزب والحزب يمثل الدولة، وقد كانت الذريعة لذلك هي الشرعية الثورية لا الدستورية.

إن إشكالية شخصنة السلطة في تونس لم تكن مرتبطة بشخص الرئيس بورقية، بل كانت ثقافة راسخة داخل النخبة السياسية التونسية، فرغم إزاحة بورقية من على رأس السلطة السياسية والتخلي عن الحزب الواحد، استمر بن علي على نفس النهج في التفرد بالسلطة. لكنه استخدم وسائل مختلفة عن سابقة الذي كان يعتمد



على التعبئة السياسية في إطار الرمزية الثورية التي ارتبطت بشخصه، إذ سعى بن علي إلى إقامة نموذج بوليسي للدولة يقوم على العنف السياسي وإقصاء المعارضة، هكذا خلقت التراكبات المترتبة عن هذه الممارسات احتقاناً شعبياً كبيراً، أدى في النهاية إلى سقوط النظام السياسي عقب الحراك الذي عرفته تونس مع نهاية سنة 2010 وبدايات سنة 2011.

الهوامش والمراجع

- * - السلالة التي حكمت في تونس بين سنتي 1631 و 1702 وسميت نسبة إلى مراد باي (مراد كورسو) الذي حكم تونس من 1628 إلى 1631.
- (1) - دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003، ص 60.
- (2) - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص 80.
- (3) - هيثم غالب الناهي، الدولة وخفايا تأسيسها في المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 123.
- (4) - دلندة الأرقش وآخرون، مرجع سابق، ص 62.
- ** - المقر المركزي للحكومة العثمانية في اسطنبول.
- (5) - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 82.
- (6) - المرجع نفسه، ص 83.
- (7) - دلندة الأرقش وآخرون، مرجع سابق، ص 63.
- (8) - حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ط3، 1953، ص 149.
- (9) - يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتبة تونس الحرة، تونس، 1953، ص 16.
- (10) - D. Nelson Harold, Tunisia a country study, U.S Government Printing Office, Washington, 1987p 209.
- (11) - علي البلهوان، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي أي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص 105.
- (12) - محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، 1971، ص ص 27، 29.
- (13) - المرجع نفسه، ص 32.
- *** - الممثل الرسمي للحكومة الفرنسية بتونس خلال فترة الحماية.
- (14) - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 99.
- (15) - D. Nelson Harold, op.cit, pp 31-32.
- (16) - المرجع نفسه، ص 35.



(17) - D. Nelson Harold, *op.cit*, p33.

- (18) - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 180.
- (19) - الحبيب تامر، هذه تونس، مكتبة المغرب العربي، تونس، 1988، ص ص 32-33.
- (20) - نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص 255.
- (21) - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ج 3، 2005، ص 174.
- (22) - المنجي الزديري، التجمع الدستوري الديمقراطي: التحولات التاريخية ورهانات التغيير، منشورات جريدة الحرية، تونس، 2008، ص 52.
- (23) - محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص ص 186، 187.
- (24) - المنجي الزديري، مرجع سابق، ص 53.

(25) - D. Nelson Harold, *op.cit*, p 210.

- (26) - عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 3، 2005، ص 331.
- (27) - قانون عدد 57، المؤرخ في 25 ذي القعدة 1378 الموافق لاول جوان 1959 المتعلق بختم وإصدار دستور الجمهورية التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2010، ص ص 7، 11، 13.
- (28) - محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ص 193-194.
- (29) - Waleed Hazbun, "Images of Openness, Spaces of Control: The Politics of Tourism Development in Tunisia", *Arab Studies Journal*, no 2, 2008, p 12.
- (30) - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة "بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2012، ص 63.
- (31) - الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، 2013، ص 15.

(32) - L. B. Ware, «Ben Ali's Constitutional Coup in Tunisia», *Middle East Journal*, vol 42, no 4, 1988, pp 587-601.

(33) - Emma C. Murphy, *Economic and Political Change in Tunisia "From Bourguiba to Ben" Ali*, London: Macmillan press LTD, 1999, p 165.

- (34) - قانون أساسي عدد 32 لسنة 1988 مؤرخ في 3 ماي 1988 يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 31، 6 ماي 1988، ص 715.
- (35) - الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص 47.
- (36) - منصف باني، النخبة التونسية من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987-2011)، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2015، ص ص 80، 81.
- (37) - الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص ص 58-59.

